



حلقة نقاشية

حول

“ واقع وتحديات السياسة المالية بدولة الكويت ”



هل هناك مشكلة (مشاكل) في السياسة المالية لدولة الكويت؟

الإجابة بنعم

مصادر المشاكل :

- خلل في جانب الإيرادات .
- خلل في جانب الإنفاق .
- فائض غير مستدام في الأجل الطويل .
- (تعرف الاستدامة المالية طويلة الأجل بأنها قدرة الحكومة على ضمان مسار إنفاق مستقر . وفي حالة دولة الكويت فإن سلامة تقدير الاستدامة يعتمد على مدى قوة الفروض الخاصة بمستقبل أسعار النفط ومعدل النمو السكاني أساسا)
- علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية .
- السياسة المالية والموازنة والخطة الاقتصادية .

جذور مشكلة السياسة المالية تتبع من المشاكل الهيكلية للاقتصاد الكويتي:

- أ.** خلل في القطاعات السلعية غير النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تواضع نتائج تنويع مصادر الدخل.
 - ب.** ترتب على (أ) خلل في أسواق العمل.
 - ج.** وترتب على (أ) أيضاً خلل في ميزان المدفوعات.
 - د.** وترتب على (أ) أيضاً خلل بالموازنة العامة بالدولة.
- لذا يمكن القول بأن خلل الموازنة العامة هو نتيجة وليس سبب.



أهم الممارسات المؤسسية السائدة للتعامل مع تحديات السياسة المالية في بلدان نفطية

1- الاعتماد على سعر برميل النفط الأقل من الواقع (حالة دولة الكويت
60 دولار للبرميل: مقابل حوالي 103 دولار في مارس 2012 مثلاً).

لهذا الإجراء مزايا وعيوب:

المزايا:

تقليل الإيرادات يخفض العبء على الدعوة لزيادة الإنفاق: الفائض الحقيقي الكبير يشجع بالدعوة لمزيد من الإنفاق.

العيوب:

يوسع فسحة الإدارة التنفيذية للإنفاق لأن من الإيرادات الإضافية غير الواردة بالموازنة، لذا عادة ما يكون الإنفاق الفعلي يفوق المتوقع بالموازنة في الدول النفطية التي تنتهج سعر أقل للبرميل (لا تسري القواعد المالية هنا).

السياسة المالية والنقدية

- ساهم الربط العملة المحلية بالدولار وحتى بسلة العملات التي يسيطر الدولار على أكبر حصة فيها في رفع معدل التضخم من خلال ارتفاع أسعار الواردات.
- كما ساهم هذا الربط في تقييد البنك المركزي في استخدام أسعار الفائدة للتعامل مع التضخم المرتفع.
- فرغم ارتفاع الأسعار (التضخم)، والنمو المزدهر في الاقتصاد، لم تشهد أسعار الفائدة إلا ارتفاعا متواضعا بل أنها شهدت انخفاض.
- الأمر الذي تسبب في نمو العرض النقدي، والائتمان.

- علماً بأن المناورة الاقتصادية المتاحة في مجال أسعار الفائدة تعتمد على درجة تحرير حساب رأس المال، ومدى الرغبة في جعل سعر الصرف مرناً.
- وفي حالة دولة الكويت، وبفعل الربط مع الدولار (من خلال سلة العملات) كان لا بد من خفض سعر الفائدة تبعاً لأسعار الفائدة المعلنة من البنك الاحتياطي الفيدرالي.
- وعليه يمكن القول بأن السياسة النقدية قد تكون محدودة التأثير في التعامل مع التضخم بفعل آليات عملها المشار إليها أعلاه.

تحسين هيكل الإنفاق العام:

- يتطلب تحسين هيكل الإنفاق العام التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري .
وفي نفس الوقت احتواء الإنفاق الاستهلاكي .
- فعلى سبيل المثال، كما هو الحال في دولة الكويت، يحتاج الأمر إلى تركيز الإنفاق الاستثماري بالموازنة على القطاعات ذات نقاط الاختناق مثل الإسكان، والتي تعتبر أحد قيود الإنفاق الرئيسية المسؤولة عن التضخم (من خلال زيارة الإيجارات) .

■ وبالتالي فإن زيادة الإنفاق على الاستثمار في بناء المساكن خاصة لذوي الدخل المنخفضة ساهم في خفض التضخم.

■ المجال الاستثماري الثاني هو زيادة الاستثمار في رفع طاقة الإنتاج النفطي ومن ثم تخفيض النفط باتجاه ارتفاع أسعار البترول، ومن ثم المساهمة في احتواء التضخم العالمي في الأجل المتوسط.

الاتفاق الحكومي والقطاعات غير النفطية:

- تعتبر نسبة الإنفاق الحكومي الكويتي/الناجح المحلي الإجمالي من النسب المرتفعة (تفوق الـ 70%) .
- إلا أن هيكل هذا الإنفاق يتضمن أنماطاً من الإنفاق (حوالي 40.6% من إجمالي الإنفاق الفعلي لموازنة 2010/2009) لا يؤثر بشكل مباشر على إجمالي الطلب، وهي التحويلات والإعانات (المرتبطة أساساً بالطاقة) .
- وبعد استبعاد هذه التحويلات تنخفض نسبة الإنفاق الحكومي/الناجح المحلي الإجمالي إلى حوالي (50%) .

■ وفقاً لنتائج تقرير صندوق النقد الدولي لدولة الكويت (IMF, 2011 Main Report)، وبعد إعادة تعريف الإنفاق العام من خلال استبعاد التحويلات، تبين التالي للفترة 1980-2007:

قيمة الارتباط	متغيرات الارتباط
0.66	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي مع نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي (مجموع الأبواب عند التحويلات)
0.72	نمو الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي مع الأجور والرواتب (الباب الأول) والإنفاق على السلع والخدمات (الباب الثاني)
0.71	نمو الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي مع الإنفاق على السلع والخدمات (الباب الثاني)



مضاعفات الإنفاق الحكومي بدولة الكويت والخطة الاقتصادية:

- السؤال هنا: كيف يمكن أن تؤثر الخطة من خلال هيكل اتفاقها على القطاعات غير النفطية؟
- أوضحت التقارير الواردة في (IMF, 2011, Selected Issue) أن زيادة الإنفاق الحكومي بدينار واحد، وبالمقياس الحقيقي، تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي ما بين (0.9-1.3) دينار.
- معنى ذلك أن مضاعف الإنفاق هو 0.9-1.3 .

■ إلا أن هذا المضاعف يتفاوت في القيمة حسب نمط الإنفاق الحكومي:

* مضاعف الإنفاق الحكومي الاستثماري: $2\frac{3}{4}$ يتحقق في نفس سنة الإنفاق في أغلب الأحيان، وأحياناً أخرى بعد سنة من الإنفاق الاستثماري.

* كما لوحظ أيضاً بأن مضاعفات الإنفاق تبدو أكبر رغم التسريب المرتفع المتمثل في الواردات المرتفعة (تعادل قيمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حوالي 60%).

* تم تبرير ذلك من خلال حقيقة أن معامل الارتباط المرتفع ما بين الإنفاق الحكومي، والواردات يعمل من خلال نشاط الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أي:

الإنفاق الحكومي ← الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ← الواردات
وليس من خلال التسرب المباشر من خلال الواردات.

* ألا يدعو ذلك إلى إعادة الاعتبار للإنفاق الاستثماري الحكومي؟

المصروفات الفعلية حسب أبواب الموازنة (%)

الحساب الختامي				
2010/2009	2009/2008	2008/2007	2007/2006	
28.3	16.6	25.5	21.5	جملة الباب الأول: المرتبات
19.3	16.4	18.2	13.3	الباب الثاني: السلع والخدمات
2.0	0.6	0.9	0.7	الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات والتجهيزات
9.6	7.5	12.5	9.7	الباب الرابع: المشاريع الإنشائية والصيانة والإستثمارات العامة
40.6	58.8	42.9	54.8	الباب الخامس : المدفوعات التحويلية والمصروفات المختلفة
100	100	100	100	المجموع

المصدر: الحسابات الختامية للإدارة المالية للدولة نحو السنوات المالية 2010/2011 و 2009/2010 و 2008/2009

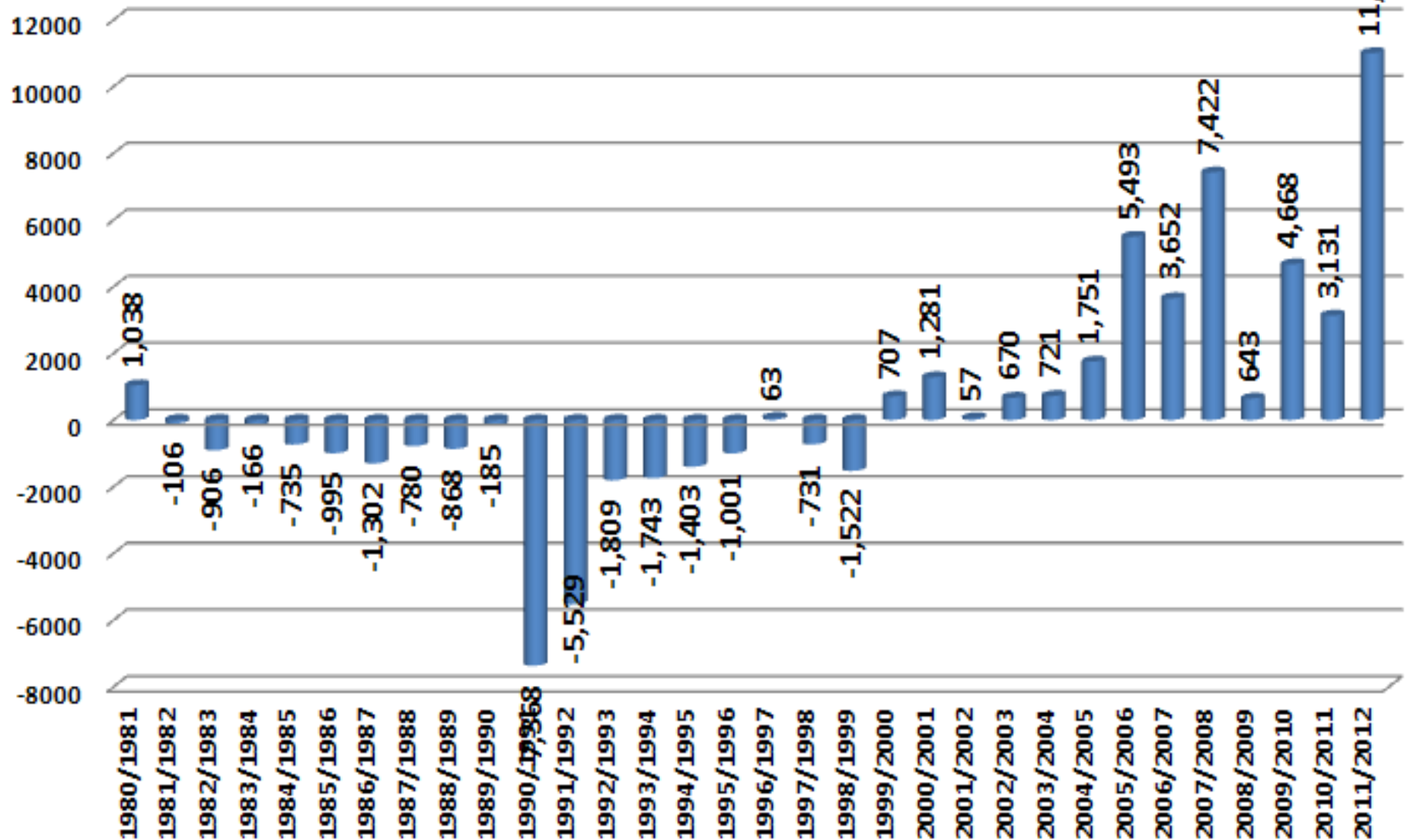


نتائج الفائض والعجز في الموازنات العامة للدولة 2010/2011 - 1980/1981

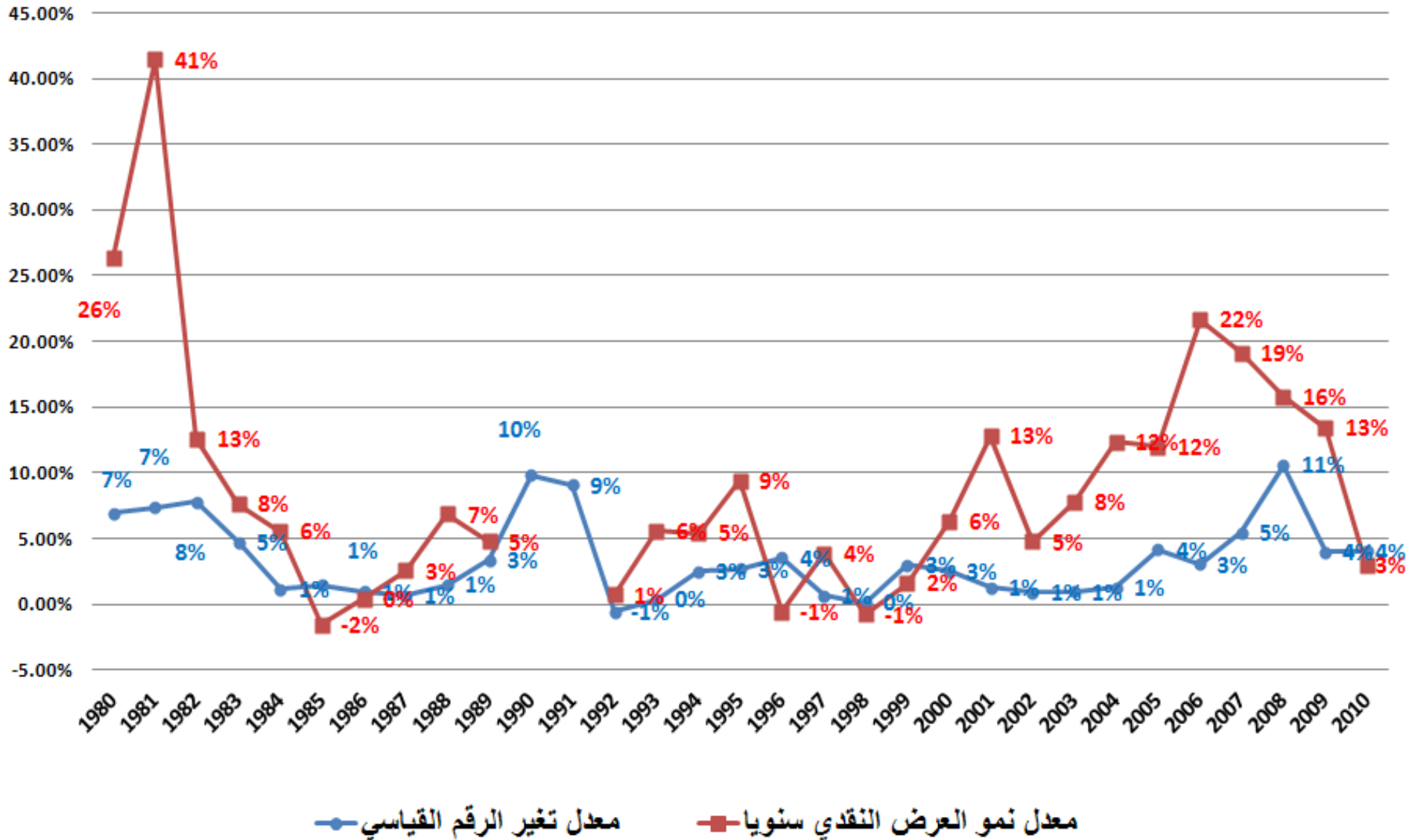
الفائض والعجز	السنة	الفائض والعجز	السنة
63.30	1996/1997	1,037.8	1980/1981
-730.8	1997/1998	-106.1	1981/1982
-1,522.30	1998/1999	-906.4	1982/1983
707.0	1999/2000	-166	1983/1984
1,280.8	2000/2001	-734.8	1984/1985
56.6	2001/2002	-995.1	1985/1986
669.7	2002/2003	-1302.3	1986/1987
720.7	2003/2004	-779.5	1987/1988
1,750.8	2004/2005	-867.6	1988/1989
5,493.2	2005/2006	-184.7	1989/1990
3,652.0	2006/2007	-7,368.3	1990/1991
7,422.3	2007/2008	-5,528.9	1991/1992
643.0	2008/2009	-1,809	1992/1993
4,668.4	2009/2010	-1,743.2	1993/1994
3,130.8	2010/2011	-1402.6	1994/1995
*11,500.0-10,500.0	2011/2012	-1000.7	1995/1996

* تقديري واحتمالاً على ما ورد في تقرير الشال رقم 13، المجلد 22، الصادر في أبريل 2012، والمعتمد بدوره على ما ورد في: وزارة المالية: تقرير المتابعة الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة، يناير 2012. المصدر: وزارة المالية، موجز الحسابات الختامي للإدارة المالية للدولة 2010-2011، دولة الكويت

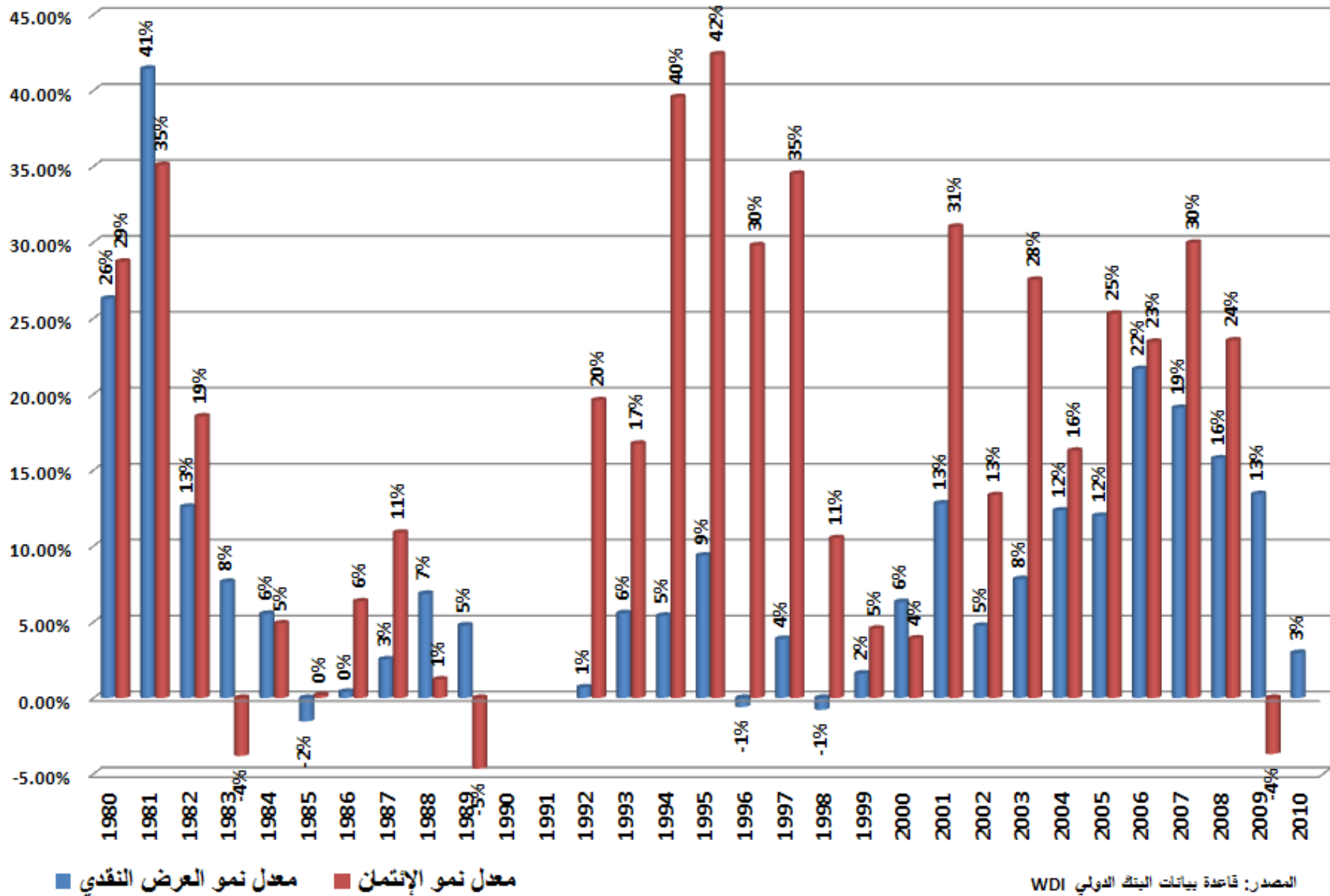
نتائج الفائض والعجز في الموازنات العامة لدولة الكويت للفترة 2011/2010 - 1981/1980



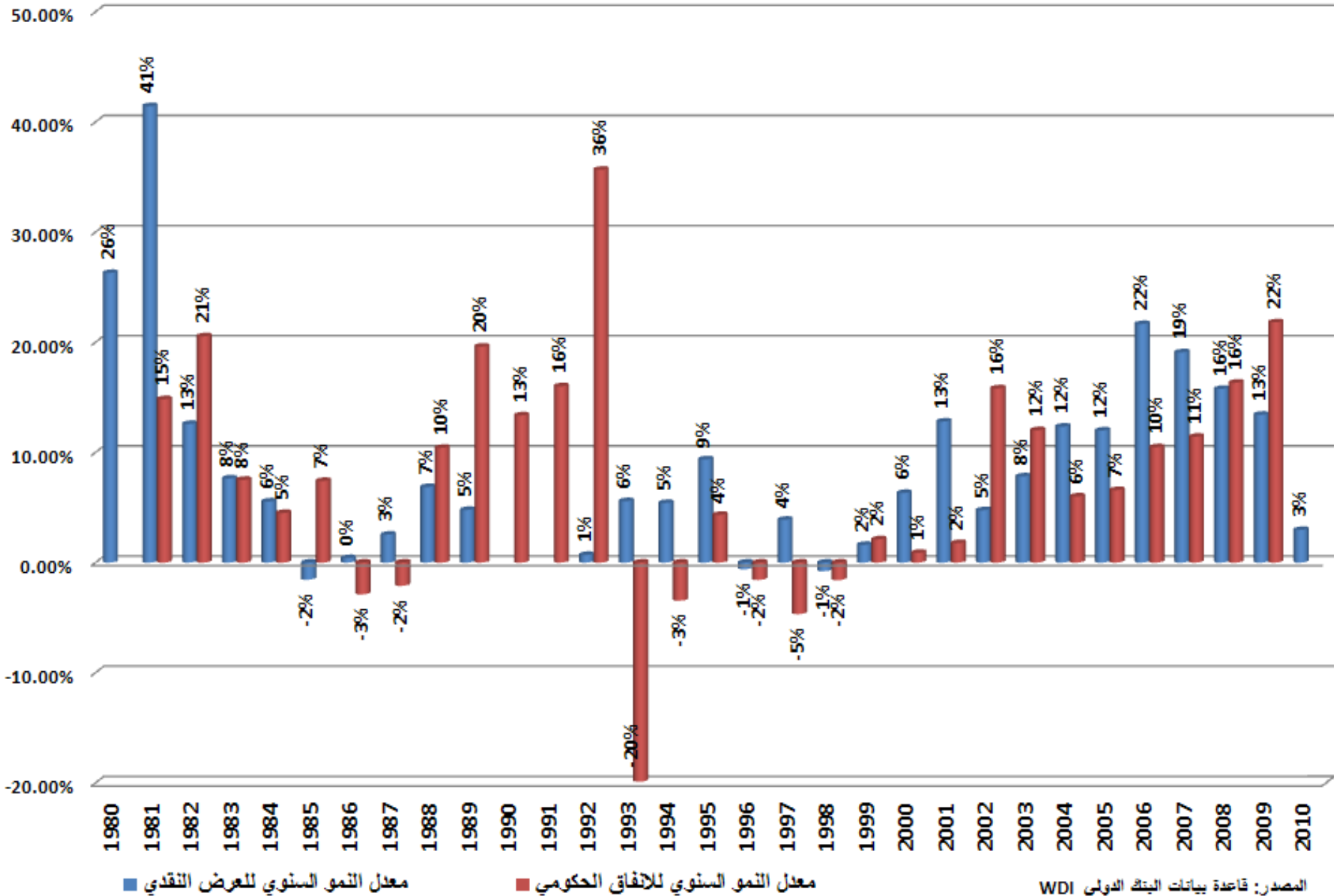
علاقة معدل نمو العرض النقدي ومعدل تغير الرقم القياسي / سنويا في دولة الكويت للفترة 2010 - 1980



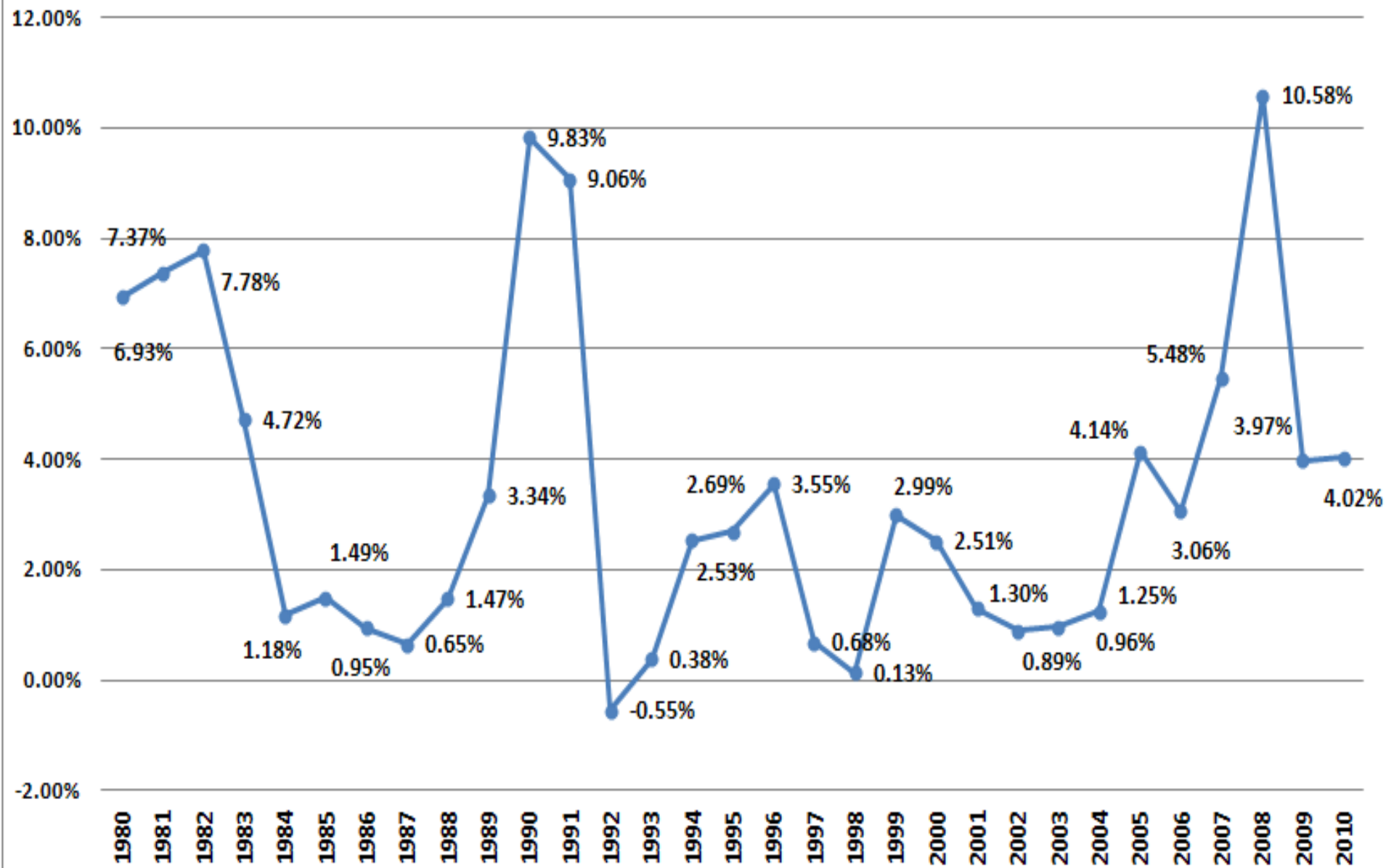
معدل النمو السنوي للعرض النقدي (M2) والائتمان المحلي في دولة الكويت للفترة 1980-2010



معدل النمو السنوي للعرض النقدي (M2) والانفاق الحكومي في دولة الكويت للفترة 1980-2010



الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التغير النسبي %) في دولة الكويت للفترة 1980 - 2010



بعض خيارات السياسة المالية المستقبلية:

أ. تعزيز جانب الضرائب على الشركات أولاً خاصة المسجلة في سوق الأوراق المالية، ثم الشرائح المرتفعة الدخل في القطاع العائلي كمرحلة لاحقة.

ب. إدخال ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وهو ما تم الإتفاق عليه ما بين دول مجلس التعاون الخليجي بدءاً من عام 2013

ج. إعادة تقييم باب التحويلات والإعانات لصالح الفئات المستحقة الدعم وإلغائه من الفئات غير المستحقة. خاصة في مجال الإعانات المرتبطة بالطاقة والتي تمثل أكبر حصة من الإعانات. وذلك من خلال تصنيف الشرائح المستفيدة من الإعانة: صناعيا وتجاريا وعائليا.

د. تعزيز دور الاستثمار العام على حساب الجاري بهدف خلق مصادر دخل جديدة، وإستيعاب عمالة إضافية. الأمر الذي سيساهم في تخفيف الضغط على سوق العمل، وزيادة المعروض من السلع المنتجة محليا وبالتالي تخفيف الضغط على معدل التضخم.

وذلك في ظل تواضع مساهمة القطاع الخاص في تعزيز الاستثمار في الأنشطة غير النفطية حاليا، وما ترتب عليه من تواضع استيعاب العمالة، وانخفاض مساهمة هذا القطاع في عرض السلع المحلي.